

سناتور ديموقراطي بارز يوجه ضربة قاصمة لمشروع بايدن الاقتصادي



وجه السناتور الديموقراطي جو مانشين ضربة قاصمة الأحد لمشروع الرئيس الأميركي جو بايدن الضخم للإنفاق الاجتماعي، معلنا عدم استطاعته التصويت لصالح هذا التشريع في مجلس الشيوخ.

ويعد صوت السناتور الوسطي أساسيا لتمرير مشروع قانون "إعادة البناء بشكل أفضل" الذي تبلغ قيمته 7,1 تريليون دولار في مجلس الشيوخ المنقسم بالتساوي بين الديموقراطيين والجمهوريين.

وقد أمضى بايدن وقادة ديموقراطيون آخرون أسابيع في محاولة حشد التأييد للمشروع بعد أن أقره مجلس النواب في تشرين الثاني/نوفمبر.

وقال مانشين السناتور عن ولاية وست فيرجينيا ذات الغالبية الجمهورية لقناة "فوكس نيوز" الأحد "لا يمكنني التصويت لصالح هذا التشريع"، مضيفا "حاولت كل شيء ممكن كإنسان، لم أتمكن من بلوغ هذه النقطة (...) هذا يعني لا".

وأبدى البيت الأبيض في بيان إحباطه من "التغيّر المفاجئ وغير القابل للتفسير في موقفه" وأكد أن السناتور تعهد، بما في ذلك خلال لقائه بايدن، مواصلة التفاوض لوضع اللمسات الأخيرة على مشروع القانون.

وكان بايدن قد أجرى محادثات عدة مع مانشين الذي يعتبر مشروع القانون مكلفا للغاية ومسببا لارتفاع التضخم الذي بلغ 6,8 على مدى عام، وهو أعلى مستوى منذ حزيران/يونيو 1982.

وتواصل أسعار المحروقات والسيارات المستعملة والإيجارات الارتفاع، ما يهدد أكبر اقتصاد في العالم والدعم الشعبي للرئيس الديمقراطي.

وقال مانشين في بيان نشره على تويتر "رملائي الديمقراطيون في واشنطن مصممون على إعادة تشكيل مجتمعنا بشكل كبير بطريقة تجعل بلادنا أكثر عرضة للتهديدات التي نواجهها".

وأضاف "لا يمكنني تحمل هذه المخاطرة بدين مذهل يزيد على 29 تريليون دولار وضرائب ملموسة وضارة تفرض على كل أميركي يعمل بكد".

لكن جو بايدن شدد على أن مشروعه لن يفاقم الدين العام، وجاء في بيان البيت الأبيض أنه "مشروع القانون الأكثر مسؤولية من الناحية الضريبية ينظر فيه الكونغرس منذ أعوام، وهو يخفّض العجز على المدى البعيد". - "لا يمتلك الشجاعة" -

يهدف مشروع القانون الى تمويل خفض كلفة رعاية الأطفال والأدوية، ودعم القوة الشرائية للأسر والاستثمار في التحول إلى الطاقة النظيفة.

ويوجه قرار جو مانشين ضربة قاصمة لبایدن الذي بذل الكثير من رصيده السياسي لتأمين إقرار هذا المشروع الذي يُنظر إليه على أنه الانجاز الرئيسي لولايته.

ويعارض الجمهوريون في مجلس الشيوخ المنقسم مشروع القانون بشدة، ما يعني أن تمريره يعتمد على دعم كل ديمقراطي في المجلس.

من جهته، شدد السناتور بيرني ساندرز من الجناح التقدمي للحزب الديمقراطي على أن مشروع القانون

سيعرض على التصويت رغم موقف مانشين.

وقال في تصريح لشبكة "سي ان ان" الأميركية "آمل أن نطرح مشروع قانون صلب على مجلس الشيوخ في أقرب وقت ممكن ونترك مانشين يشرح لسكان فرجينيا الغربية سبب عدم امتلاكه الشجاعة للوقوف في وجه أصحاب المصالح الخاصة المتنفيين".

واعترف بايدن الخميس بأنه ربما لن يكون قادرا على المضي قدما في مشروع القانون بالسرعة التي كان يأملها بعد المحادثات الصعبة الأخيرة مع مانشين، ما بدد الآمال في إجراء تصويت نهائي قبل نهاية العام.

لكنه حافظ على تفاؤله قائلا "أعتقد أننا سنتجاوز خلافاتنا ونقدم خطة إعادة البناء بشكل أفضل، حتى في مواجهة معارضة جمهورية شرسة".

وقال البيت الأبيض الأحد إنه سيضغط على مانشين للعودة إلى طاولة المفاوضات "ويحترم التزاماته السابقة ويكون وفيا لكلمته".

وأضاف أن "النضال من أجل إعادة البناء بشكل أفضل أهم من أن يتم التخلي عنه. سنجد طريقة للمضي قدماً في العام المقبل".